اللجنة الدولية للحقوقيّين تناشد السلطات التونسيّة بوقف التعدّيات على سيادة القانون وبمعالجة الإشكالات المطروحة في الاستعراض الدوري الشامل

2022/11/09

تدعو اللجنة الدولية للحقوقيّين السلطات التونسيّة إلى الموافقة على التوصيات التي قدّمتها عدّة دول أعضاء في الأمم المتّحدة خلال الاستعراض الدوري الشامل وإلى معالجة الأزمة الحادّة التي تعانيها سيادة القانون في البلد.

خلال الاستعراض الدوري الشامل لتونس الذي عُقِد يوم 8 نوفمبر 2022، عبّرت عدّة دول أعضاء في الأمم المتّحدة عن قلقها إزاء تردّي وضع حقوق الإنسان في تونس، كما حثّت السلطات التونسيّة، ضمن أمور أخرى، على:

(1)الالتزام بالفصل بين السلطات وبضمان سيادة القانون واستقلالية القضاء؛
(2)وقف جميع الانتهاكات التي تطال الحقّ في المحاكمة العادلة وحرّية التعبير؛
(3)حماية الحقّ في حرّية التجمّع وتكوين الجمعيّات.

وقال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين سعيد بنعربية: "لاتزال تونس في فترة حالة الاستثناء التي أعلنت منذ أكثر من سنة. وفي حال عدم عودة تأسيس نظام دستوري ديمقراطي يضمن حقّ جميع التونسيّين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والاحترام الكامل لسيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، ستبقى التزامات تونس بصون حقوق الإنسان مجرّد وعود فارغة ".

وقد عبّرت 11 دولة عضو في الأمم المتّحدة على الأقلّ عن قلقها إزاء تفاقُم ظاهرة محاكمة المدنيّين، وخصوصًا الصحافيّين والمُدافعين عن حقوق الإنسان، أمام المحاكم العسكرية، وطالبت بتعديل قانون القضاء العسكري لوضع حدّ لهذه الممارسات.

في هذا السياق، تناشد اللجنة الدولية للحقوقيّين تونس بالموافقة على تلك التوصيات وبوقف كلّ المحاكمات الجارية بحقّ المدنيّين أمام المحاكم العسكريّة فورًا، بما في ذلك عبر اتّخاذ خطوات ملموسة لتقييد صلاحيات المحاكم العسكريّة صراحةً وحصرها بالقضايا التي تشمل أفراد القوّات المسلّحة لدى ارتكابهم مخالفات عسكريّة مُحدّدة بوضوح وبدقّة.

وتطرّق الاستعراض الدوري الشامل إلى مسألتَيْن بالغتَيْ الأهمّية، هما تفكيك استقلالية القضاء والتدخّلات المستمرّة للسلطة التنفيذيّة في عمل القضاء منذ استيلاء الرئيس قيس سعيّد على السلطة في 25 جويلية /يوليو 2021. في الواقع، عبّرت 10 دول أعضاء على الأقلّ عن قلقها إزاء تقويض استقلالية القضاء.

تدعو اللجنة الدولية للحقوقيّين تونس إلى إلغاء المرسوم الرئاسي عدد 11 لسنة 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، والمرسوم رقم 35 لسنة 2022 الذي يمنح رئيس الجمهورية صلاحية إعفاء القضاة بقرار انفرادي وخارج الأصول القانونية؛ وإلى إعادة تعيين القضاة المعفيّين من مهامهم تعسفيا بموجب مرسوم رئاسي في1 جوان /يونيو 2022.

وفقا للمعايير الدولية، يجب على السلطات التونسيّة وقف كلّ التدخّلات من جانب السلطة التنفيذيّة في اختيار القضاة وتعيينهم ونقلهم وتأديبهم. لهذه الغاية، يجب وضع حدّ فوري لصلاحيات رئيس الجمهوريّة التي تخوّله إعفاء القضاة من مهامهم أو فصلهم؛

ووقف كلّ أشكال المضايقات والتدابير الانتقاميّة بحقّ القضاة الذين يكرسون استقلاليتهم ، كما يجب على السلطات احترام حقّ كافة أعضاء السلطة القضائية في ممارسة حقهم في حرّية التعبير والتنظيم.

حرّية التعبير في تونس معرّضة للخطر بسبب المرسوم الجائر رقم 54 لسنة 2022، الذي أصدره الرئيس سعيّد في 13 سبتمبر / أيلول 2022. فخلال الاستعراض الدوري الشامل، عبّرت أكثر من 5 دول عن قلقها إزاء هذا المرسوم، الذي يسمح للسلطات بتحديد ما يمكن للأشخاص، بمن فيهم الصحافيّون والمدافِعون عن حقوق الإنسان، قوله على شبكة الإنترنت وخارجها، تحت طائلة التعرُّض لعقوبات في حال صُنِّفَت تصريحاتهم ضمن خانة الانتقادات الموجَّهة إلى المسؤولين الحكوميّين، في مخالفة واضحة لالتزامات تونس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تدعو اللجنة الدولية للحقوقيّين السلطات التونسيّة إلى إلغاء هذا المرسوم وإسقاط جميع التُّهَم الموجَّهة إلى أيّ شخص يخضع للمحاكمة لمجرّد ممارسة حقّه في حرّية التعبير.

وأخيرًا، تشير اللجنة الدولية للحقوقيّين إلى أنّ مُقرِّر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين قدَّم طلبَيْن لزيارة تونس خلال السنة الماضية. ولكنْ، نظرًا إلى أنّ السلطات التونسيّة لم تستجِب لهذَيْن الطلبَيْن، لم يتمكّن المُقرِّر الخاص من إجراء زيارة رسميّة إلى تونس. وتلك هي المرّة الأولى التي لا يتمكّن فيها خبير من الأمم المتّحدة من زيارة تونس منذ أن وجّه البلد دعوة مفتوحة لنظام الإجراءات الخاصة للأمم المتّحدة في فيفري /فبراير 2022.

"بدلًا من إغلاق الباب في وجه نظام الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، يجب على السلطات التونسيّة العودة عن قراراتها الأخيرة وإبداء الشجاعة والإرادة السياسية في معالجة الشواغل الخطيرة المتعلّقة بحقوق الإنسان التي أعربت عنها الدول وغيرها من الجهات المعنيّة".

خلفيّة:
الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة تنطوي على استعراض سجلات حقوق الإنسان الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتقديم التوصيات. ويجري الاستعراض الدوري الشامل لكلّ دولة مرّة كلّ ستّ سنوات.

في 30 مارس 2022، قدّمت اللجنة الدولية للحقوقيّين تقريرا إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، تناولت فيه التطوّرات المُثيرة للقلق على صعيد حقوق الإنسان في تونس وأوردت توصيات.